

نحو استراتيجية خليجية عربية لمواجهة التهديد الإيراني



بقلم: د. عبدالله

بن سعود السعدون

الكل يتفق على حرج المرحلة الحالية التي تمر بها منطقتنا العربية والخليجية بصورة خاصة بعد التمرد الإيراني على مقررات المجتمع الدولي وإجماعه لإمجموعة صغيرة من المتنفذين لوجود استثمارات كبيرة لهم نتيجة تأييدهم للملف النووي وتمويله عن طريق بعض دول الاتحاد الأوروبي والذين وجدوا أنفسهم متورطين في اختيار القرار السياسي ليخرجهم من هذه الورطة التي أوقعهم بها قرار ترامب برفض اتفاقية الملف الإيراني واعتبره أغبيى قرار اتخذته سلته الرئيس أوباما.. ومع تداعيات الحظر الأمريكي اقتصاديا على النظام الإيراني والذي انعكس على بازار طهران المالي فقد ارتفع صرف الريال الإيراني من ٤٥ ألف ريال للدولار الواحد إلى رقم خيالي فأصبح الدولار الأمريكي يساوي مائة ألف ريال واشتعلت السوق السوداء داخل الحركة المالية للبازار الإيراني، وهب سمسارة مزاد بيع الدولار في البنك المركزي العراقي لتهديب الدولار إلى السوق المالي الإيراني بالعديد من ملايين الدولارات يوميا لسد الحاجة إلى العملة الصعبة في التدفقات التجارية الخارجية لتجارة إيران، ونشأت أيضا عمليات تهريب السبائك الذهبية لبيعها في دور الصرافة في الجوار الإقليمي المديني في العراق وتركيا واستبدالها بالعملة الصعبة لنفس الغرض. وتحول المواطنون لشراء المستويات الذهبية لحفظ قيم مدخراتهم وتحاشي الانهيار المستمر في صرف الريال أمام العملات الأجنبية، وقد انعكس هذا الارتباك الاقتصادي على الشارع السياسي في طهران وكبرى المدن الاقتصادية في إيران، فقد أغلق تجار البنازار المالي والتجاري في طهران متاجرهم ودور الصرافة احتجاجا على هذه الهزة في سعر الصرف للعبة الإيرانية، وتسببت تداعيات الحظر الأمريكي وفرض عقوبات اقتصادية على الاقتصاد وبالأنص تجارة البترول التي أصيبت بالشلل التام في منافذ التصدير بموانئ الخليج العربي وهناك جهود حثيئة يبذلها سمسارة إيران لاستخدام المنافذ العراقية لتهديبه إلى الدول الآسيوية حسب العقود معها سابقا، ومن أهمها سوق الصين وكوريا الشمالية.

إن السوق المالي والتجاري الإيراني

في أسوأ حالات التدهور والتضخم مما يهدد بالإفلاس والاختناق الاقتصادي، وما تهدد روحاني بغلق مضيق هرمز أمام الملاحة الدولية أثناء جولة الاستغاثة الأوروبية إلا مؤشر حي على اختناق اقتصاد إيران بجبل الحظر الأمريكي المحكم وتداعياته السريعة على داخل الاقتصاد الإيراني مما سبب التظاهرات والتمرد العصامي في معظم المدن الإيرانية لسوء الخدمات العامة وتأخير صرف رواتب العمال وشمول كل مؤسسات الحكومة لأنصاف الفساد الإداري والمالي.

أمام كل هذه المتغيرات المتسارعة والمنعكسة على أوضاع خليجنا المتلاطمة الآن بفعل الحركة المتواصلة لحاملات الطائرات الأمريكية وقطع سريعة من الأسطول السادس لمواجهة أي جنون إيراني يعبت في أمن خليجنا العربي، أن الأوان لتأنيب استراتيجية حكيمة تضمن مصالحنا الخليجية العليا وأمننا القومي من مضيق هرمز حتى آخر نقطة عربية في خليجنا الذي يتعرض لتحريض إيران وتهديدها الدائم.. وما نتمناه أن يحرك الماللي آخر حجرة عقل في أدمغتهم المتحجرة لإنقاذ شعوب إيران من هذا الحظر الذي أصبح قريبا جدا من مياهم الإقليمية.

وأمام هذا الوضع المأساوي الذي ينتظر شعوب إيران يخطر رجال النظام الحاكم في طهران في نوم مكابرتهم وجهلهم بالمتغيرات الإقليمية والدولية وليس لهم إلا ادعاء القوة العسكرية التي لا تختلف عن عصا دون كيتوش المخبول، بعد أن أغرقوا إيران بالفساد الإداري والمالي.. ولم تستغرب أبدا ما أصاب أشقاقتنا في بغداد الرشيد من سمسارة وتلاميذ ملاي طهران من صنوف الفساد وسرقة المال العام، وأصبحت العلاقة مشتركة بين صصابة الأربيعين حرامي في

بغداد وطهران.. وقد بين الأستاذ مهدي عقباتي عضو المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية مشرقات ثقافات الفساد المالي بين ملاي طهران وسمسارة نظامهم في المنطقة الخضراء في بغداد الجريحة.. (إن ظاهرة الفساد المالي متغلغلة في جسم نظام الملاي في إيران وطريقة إجرامية لسلب ونهب المال العام وخيانة الأمانة الأخلاقية للثروات الشعوب الإيرانية).

وقد أكد محمود بهمني المقرب من المرشد خامنئي والذي كان يشغل منصب الرئيس العام للبنك المركزي في طهران في تصريح سابق لوكالة فارس الرسمية أن هناك الآلاف من أبناء المتنفذين في حكومة إيران يتلقون تعليمهم في الدول الأوروبية ولهم حسابات سرية تقدر بمائة وثمانية وأربعين مليار دولار وتعدى هذا الرقم الموجودات الفعلية للعملة الاحتياطية في خزينة البنك المركزي.. وطالب الأستاذ عقباتي حكومات الدول الغربية بتجميد حسابات الطلبة من أبناء ملاي طهران لأن هذه الأموال ملك للشعوب الإيرانية.

من جهة أخرى بشرت السيدة مريم رجوي زعيمة المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية في كلمتها في المؤتمر العام للمقاومة الإيرانية المنعقد في الثلاثين من شهر يونيو الماضي في باريس بالتورة الشعبية داخل إيران بقولها ان التوترات والتناقضات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية وتقضي البطالة بين الشباب ومظاهر الفقر في المجتمع في الريف والمدنية وعدم المساواة في الحقوق والواجبات وتحول حال الشارع السياسي لمرحلة الانفجار الشعبي، ومن جهة أخرى فإن الملاي في صمت العاجز ولا يستطيعون حل أي مشكلة، وإدارة المرشد خامنئي عاجزة عن أي مناورة تخلص نظامهم المتهاك، وتشكلت انتفاضة أهالي بازارجان

عضو هيئة أمناء منتدى الفكر العربي - عضو جمعية الفصحى السعوديين - alsadoun100@gmail.com

عالم يتضير البطانة الصالحة!



فوزية رشيد

المهام مهمة (التفتيد) بالطبع كالوزراء والتفتيديين، ولا يصلح حال أي حكم تكون بطانته (فاسدة أو مترهلة أو غير متخصصة أو غير ذات حكمة أو غير مخلصه أو غير صادقة)، حتى وإن كان لدى القيادة العليا مشروع مستقبلي رائد!

قد يجيد بعضهم من الوزراء عمله، ويتفاني بالخاص في تقديم المشورة الصالحة وفي تنفيذ عمله، ولكن قد يكون غيره لا يعمل إلا لمصلحته الخاصة واضعاصالح البلد التي هي مصالح الدولة والنظام والمواطنين في آخر سلم أولوياته! أي يضعها بعد مصالحه الخاصة، (ومن هنا ينبع الفساد وينبع الترهل وهدر المال العام) في الوقت الذي يصور نفسه ووزارته لدى القيادة العليا أنه يبذل كامل جهده لخدمة البلد ومصالحه المواطنين!

ينطبق ذلك على (المستشارين) أيضا وعلى أصحاب المناصب ذات التأثير في القرار وكيفية وفي التنفيذ والذين يكتبون بعضهم أو الكثير منهم بالحصول على امتيازات المنصب بدون تقديم ما يجيز تلك الامتيازات!

إن اختيار (البطانة) هو أصعب ما يواجه أي حكم أو أي قيادة! لا ينفخ فيها ومعها قدرات التزلف لدى البعض ولا أساليب التقرب لدى البعض الآخر، مثلما تفقدنا لعبة الوساطات أو القربان أو أحباب وجوه الوجوه المتعددة أو المحسوبيات! أما وجوه الخيانات السابقة والمعروفة (إن تم تقريبها) فتلك مشكلة حقيقية! حتى وإن كان التقرب بهدف الاحتواء، فالخيانة تسري في العروق ما دام صاحبها فكر فيها أو نفذها على أرض الواقع، وهؤلاء يلبسون وجوههم الجديدة كما يلبسون أحذيتهم!

حين نرى تعقيد المشاكل أو صنعها بسبب قرارات من هؤلاء نندرك أن هناك (خللا) في هذه البطانة سواء في تقديم المشورة أو في صنع القرار أو في المساهمة فيه تنفيذًا! لو كانت هذه البطانة المتعددة الوجوه والمناصب تعمل على قلب رجل واحد لصلح حال هذا البلد الصغير منذ زمن طويل، ولكن من المؤكد أن (الصالح منهم ضائع) إن زاد الماء على الطين! ومن المفترض أن أحد أهم أركان صلاح الحكم والدولة في أي بلد هو صلاح البطانة... فهل حطينا بها!؟

التسوتر التجاري.. فرص دخل وطنية ضائعة (١)

بحرينيين بمبالغ تتراوح بين (١٠٠-٢٥٠) دينار شهريا، ونحو (١٢,٥%) تم شراء سجلاتها من مواطنين بحرينيين ابتداء، ونحو (٧,٥%) مشاركة في الريح بين مالك السجل والوفاة وينسب مخلقة تتراوح بين (٣٠ و٥٠)% للمواطن والباقي للوفاة، فيما يقوم الوافد بدفع إيجار المحلات نحو (٣٠٠-٧٠٠) دينار شهريا، وفقا لمساحة المحل وعدد الأبواب والكهرباء والماء ورسوم البلدية وتجهيزها بالديكور والمستلزمات المختلفة. ويبلغ متوسط عدد العاملين في الجريدة الواحدة (٣) وافرين. متوسط أجر العامل نحو (١٨٠) دينارًا. وأغلب جنسيات العاملين في هذا المجال من الجنسية البنغالية، يليهم الهنود، ثم جنسيات أخرى متعددة. أما محلات بيع الفواكه والخضار فبلغت النسبة الخاضعة لظاهرة التسوتر التجاري نحو (٨٥%) من العينة. ويبلغ متوسط عدد العاملين نحو (٢) عامل ووافد، ومتوسط أجورهم نحو (٢٠٠) دينار. فيما تمثل النسبة الخاضعة لظاهرة التسوتر التجاري من العاملين في قطاع المطاعم والكافيتريات والمصانع نحو (٨٠%)، ويبلغ متوسط عدد العاملين نحو (٤) وافرين، ومتوسط أجورهم نحو (٢٣٠) دينارًا. أما نتائج الدراسة في قطاع الخدمات فإنها تظهر أن نسبة (٩٥%) من محلات غسل وكوي الملابس تقع ضمن ظاهرة التسوتر التجاري، ويبلغ متوسط عدد العاملين فيها نحو (٢) ووافد. ومتوسط أجورهم نحو (١٥٠) دينارًا.. فيما تبلغ نسبة ورش تصليح السيارات التي تعد من ضمن ظاهرة التسوتر التجاري نحو (٦٥%) من العينة، ويبلغ متوسط عدد العاملين فيها (٣) وافرين، ومتوسط أجر العامل نحو (٣٠٠) دينار. فإذا فرضنا أن عدد السجلات التجارية بمملكة البحرين لكل نشاط يبلغ (١٠٠٠) سجل، وأن متوسط الريح الصافي الذي يحققه مالك أو مستأجر المشروع (الوفاة) يبلغ نحو (١٢٠٠) دينار شهريا، فهذا يعني أن النشاطات الخمس المذكورة يخضع منها نحو (٤١٥٠) سجلا تجاريا لظاهرة التسوتر أي أن هناك (٤١٥٠) مشروعا صغيرا تذهب أرباحه إلى خارج البلاد والبالغة نحو (٤,٩٨٠,٠٠٠) دينار شهريا أي نحو (٥٩,٦٠٠,٠٠٠) دينار في السنة، كما يمكن أن تكون دخلا لمواطنين بحرينيين يستهلكونها أو يستثمرونها داخل الاقتصاد الوطني البحرينى. كما أن هذه المشروعات تشغل في الوقت الحاضر نحو (١١,٦٢٠) وافدا ومتوسط أجر قدره (٢١٢) دينارًا شهريا، كان بالإمكان توفير فرص عمل للمواطنين في هذه المشروعات كحد أدنى نصف العاملين فيها، أي نحو (٥٨١٠) فرص عمل، فيما تتكفل تمكين وزارة العمل بدعم رواتب العاملين البحرينيين في هذه المجالات الوظيفية. نستنتج مما ذكر أن التسوتر التجاري ما هو إلا فرص دخل ومجالات توظيف ضائعة على الاقتصاد والمجتمع ينبغي العمل على الحد منها وإتاحة مشروعاتها للمواطنين حصرا. وللموضوع بقية في مقال قادم إن شاء الله.



بقلم:

د. أسعد حمود السعدون

نستعرض في هذا المقال قسما من النتائج الأولية لمشروع دراسة ميدانية لظاهرة التسوتر التجاري في مملكة البحرين، مبدئين بالباطل المغاهيم للظاهرة، وبيان أثارها الاقتصادية والاجتماعية، وواقعها في مملكة البحرين، وكيفية الحد من انتشارها، فقد عرف التسوتر التجاري بأنه تمكين الوافد من استثمار أو ممارسة نشاط تجاري لحسابه، أو بالاشتراك مع غيره خلافا لقانون الاستثمار، ويعتد المواطن مستترا في حالة تمكين الوافد من استخدام اسمه أو ترخيصه أو سجله التجاري لممارسة نشاط تجاري لحسابه الخاص تاجيرا أو بيعا أو مشاركة، وتتضح خطورة ظاهرة التسوتر التجاري من استنزافها لعنصري العمل ورأس المال الوطنيين، فبالنسبة إلى عنصر العمل فإن جميع العاملين في المشروعات الخاضعة لظاهرة التسوتر التجاري هم من الوافدين وعادة من نفس جنسية الوافد، الملك أو المستأجر للمشروع مما يفوت فرصا وظيفية على المواطنين، وأما بخصوص عنصر رأس المال فإنه ينتج عن الأرباح المنحقة من الاستثمار المستقرة التي يتم تحويل جليا إلى الخارج، ولا سيما أن الوافدين يسعون إلى تعظيم الأرباح على حساب المستهلك المواطن. وتشهد جميع دول مجلس التعاون الخليجي انتشار هذه الظاهرة في العديد من القطاعات التجارية والخدمية، الأمر الذي يؤدي إلى حزمة من الآثار السلبية على الاقتصاد والمجتمع الخليجي، فقد أوردت وزارة التجارة السعودية على موقعها الإلكتروني، من واقع الظاهرة في المملكة العربية السعودية، الآثار السلبية التالية: (الإضرار بالاقتصاد الوطني، المخاطر الأمنية والاجتماعية، المنافسة غير المشروعة، زيادة حالات الغش التجاري، مزاومة المواطنين في أعمالهم بصورة غير مشروعة، الإسهام في نمو البطالة، تحويل الأموال خارج المملكة وحرمان الاقتصاد الوطني، احتكار الأجانب لبعض الأنشطة التجارية، تزايد أعداد العمالة الوافدة مما يؤثر في البنية الديمغرافية للمملكة، زيادة أعباء الاتفاق على المرافق الخدمية، الصحية، التعليمية بسبب وجود أعداد كبيرة من الأجانب بالمملكة، تزايد أعداد المخالفين لنظام الإقامة، منها (البرادات، من الوافدين للتجارة غير المشروعة من خلال تواطؤ المتستر عليه مع بني جلدته)، وعلى صعيد مملكة البحرين قمنا بإجراء دراسة ميدانية للظاهرة، في القطاعين التجاري والخدمي، منها (البرادات، محلات بيع الفواكه والخضار، المطاعم والكافيتريات والعصائر، (محلات تسهيل وكوي الملابس، ورش تصليح السيارات) وقد أخذنا عينة عشوائية طبقية تضم (٢٠٠) مفردة، (٤٠) مفردة من كل نشاط، موزعة على مختلف مناطق البحرين عشوائيا، وقد اتضح الآتي: أن نحو (٩٠%) من الجرادات بمملكة البحرين تقع ضمن ظاهرة التسوتر التجاري، منها نحو (٧٠%) مستأجرة سجلات تجارية من مواطنين

لجنة الـ ٣٠٠.. وأذرعها الأخطبوطية!

أضواء على دور المؤتمر اليهودي الكندي



بقلم:

حسن علي البنفلاح

ثلاثينيات القرن العشرين. وقد أعيد عقد اجتماع المؤتمر عام ١٩٣٤ في مدينة تورنتو، وأصبح سامويل ولييام جاكوبس وهو زعيم يهودي بارز والعضو في المؤتمر، أول رئيس للمؤتمر الذي أعيد إحياءه.

كان المؤتمر في نشاط دائم قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية، وقام ببذل الجهود للضغط على الحكومة الكندية لفتح الحدود أمام اللاجئين اليهود الفارين من أوروبا، كما نظم المؤتمر بعد الحرب مساعدات لغائاة للناجين من الهولوكوست الذين كانوا محتجزين في معسكرات النازحين. هذا بالإضافة إلى الجهود التي بذلها السيناتور آرثر رويالك، والحاخام أفرامام أهارون برياس في مساعدة المؤتمر في إطلاق سراح اللاجئين اليهود من مخيمات الاعتقال وجعلهم ينضون في مقاعد الدراسة في مدينة تورنتو. وكانت الشخصية المهيمنة في المؤتمر من عام ١٩٣٩م حتى عام ١٩٦٢م صمويل بروغمان الذي انتخب رئيسا للمؤتمر خلفا لصمويل جاكوبس بعد وفاته عام ١٩٣٨م.

خلال الحرب الباردة التي دارت رحاها بين الشرق والغرب، بين دول غربية تمثل النظام الرأسمالي ودول شرقية تمثل النظام الشيوعي، حاول صمويل برنغمان وضع الأطر الخاصة بالنظام اليهودي المتحد من خلال توحيد المنظمات اليهودية في الشرق والغرب عام ١٩٥١م. وخلال الحرب الباردة جرت أحداثها بين إسرائيل ولبنان عام ١٩٨٢م، أصدر رئيس الوزراء الكندي السابق جوكاراك توببخا علنيا للمؤتمر اليهودي الكندي

التسعينيات أصبحت هذه المنظمة أقل نشاطا في مجالها الأصلي، بل ضعف نشاطها خلال عام ٢٠٠٢م، وإزاء ذلك تم التبرع بجميع رسائلها وملفاتنا الإدارية التي كان يباري ساميون مسؤولا عنها إلى الأرشيف القومي للجنة الكنائس اليهودية الكندية. وخلال النشاط الحميم للمنظمة المرسلات اليهودية (IJC) تلقت الآلاف من الرسائل، وعلى ضوء ذلك قدمت الكثير من العناوين الخاصة باليهود الذين يعيشون في بلدان المناطق العربية والسوفيتية، وكذلك أسماء وعناوين السجناء اليهود الذين تم الاتصال بهم مع الآخرين في نفس الوقت. وتتنوع أعداد وأنواع المراسلين في أرشيف هذه المنظمة من سن السابعة، إلى تلاميذ المدارس، إلى المتقاعدين بل استعانت بالجميع في مناحي الحياة، ومع ذلك فإن أكبر نسبة من هذه الرسائل حصلت عليها المنظمة جاءت من طلاب المدارس الثانوية والكليات الجامعية. وقد شارك في هذه المبادرة من اليهود ما يقارب العشرين دولة في قارات العالم.

وفي العقود الأخيرة من نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين قام المؤتمر اليهودي الكندي بحملات من أجل الضغط على الاتحاد السوفيتي (سابقا) للسماح بالهجرة اليهودية، كما حاول الضغط على الحكومة الكندية لمقاضة مجرمي الحرب النازيين الذين استقر بهم المقام في كندا، وكذلك لسن قانون يكافح جرائم الكراهية ضد من يعادون السامية، أو اشتركوا في الهولوكوست، كما حاول المجلس الاستشاري المشترك

https://halbinfalsh.wordpress.com